

«الأمناء» تنشر دراسة بحثية عن الواقع الراهن ومتطلبات الخروج منه (الحلقة الثامنة)..

# كيف أصبح استعادة دولة الجنوب هو الحل الأنسب؟



## هذه أهم موجبات إعادة الإعمار في الجنوب

«الأمناء» قسم التقارير:

«الأمناء» قسم التقارير:

تنشر «الأمناء» في عدد من الحلقات، ويتصرف من المحرر، ما جاء في دراسة بحثية للدكتور سعودي علي عبيد صالح، أستاذ مساعد في جامعة عدن، والمعنونة بـ «عن الواقع الراهن ومتطلبات الخروج منه».

وبعد أن سردنا في الحلقة السابعة طريقة الخروج من هذا الواقع، والمتطلبات الأساسية للخروج منه، والتعرف على السيناريوهات التي سيهزمن الحوثي، والحقائق الدامغة التي تجعل الجنوب شريكا وفاعلاً أساسياً لإنهاء الحرب، نواصل سرد ما تبقى من النقاط.

رابعاً: استعادة دولة الجنوب بحدودها ما قبل 22 مايو 1990م:

إذا طرحنا السؤال من أول وجديد، وسألنا عن الجوهر أو السبب الحقيقي للمشكلة التي نحن بصدد مناقشتها الآن، وإذا حاولنا أن نجيب على هذا السؤال وقلنا: إن السبب الحقيقي وجوهر المشكلة التي نحن فيها، يكمن في انقلاب الحوثيين على سلطة الرئيس عبدربه منصور

هادي، باعتباره رئيساً منتخبا،

ومعروف أن انقلاب الحوثيين تجلى في مجموع الأعمال التي مكنت حركة الحوثيين من السيطرة على مفاصل السلطة، وقد تمثل ذلك في: الزحف نحو العاصمة اليمنية صنعاء بالآلاف من أنصارها بما يعني احتلالها والسيطرة عليها.

لقد كان ذلك الزحف إلى صنعاء والسيطرة عليها في 21 سبتمبر 2014م من قبل حركة الحوثيين.

وفي فبراير 2015م أعلنت حركة الحوثيين الإعلان الدستوري.

وبعد هذه الإجابة، هل يمكننا القول بأننا توصلنا إلى الإجابة الشافية والنهائية لتساؤلنا عن السبب الحقيقي للمشكلة الراهنة التي نحن بصدد مناقشتها؟ يبدو لنا أن الإجابة ما زالت

غير مكتملة، والسبب هو أن هذه الإجابة سوف تستدعي سؤالاً آخر، يتمحور حول سبب أو دواعي قيام الحوثيين بهذا الانقلاب، بالتحالف الوثيق مع عدوهم اللدود الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وذلك قبل أن ينقلبوا عليه ويقوموا بإعدامه.

للإجابة على هذا السؤال، يمكننا العودة إلى مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الذي عقد في صنعاء في الفترة من 18 مارس 2013 إلى 25 يناير 2014، وقد شارك في هذا المؤتمر (556) مشاركاً، يُقال أن نصفهم جنوبيون، وذلك بواسطة (13) مكوناً، وكان نسبة مشاركة الحراك الجنوبي نحو (15%) من إجمالي مشاركة الجنوبيين، أي أنهم شكلوا (84) شخصا.

وأيضا كانت مخرجات ذلك المؤتمر، فقد تضمنت إعادة تقسيم الجمهورية اليمنية وفق «حق تقرير المصير»، أو كما جاء في مخرجات المؤتمر «حق تقرير المكانة السياسية وفق نظام الحكم... إلخ»، أو تقسيم الجمهورية اليمنية إلى إقليمين «شمال» و«جنوب»، أو تقسيم الجمهورية اليمنية إلى ستة أقاليم، ولأن كل هذه

التقسيمات لم تُرق للشماليين بكل مكوناتهم، فقد اعتبروا أن ذلك سيؤدي في آخر المطاف إلى خروج «الجنوب» من تلك العلاقة التي جمعتها مع «الشمال» وذلك كما تأكد في تحالف علي عبدالله صالح مع الحوثيين، وتشجيعهم لمد سلطتهم إلى صنعاء، وما نتج عنه من تطورات لاحقة، أدت إلى تمددهم إلى الجنوب، ومن ثم اندلاع الحرب في 26 مارس 2015م.

خامساً: إعادة إعمار الجنوب:

يجري الحديث دائما عن إعادة إعمار مناطق الجنوب التي دُمرت خلال هذه الحرب، أو تلك التي تعرضت للدمار نتيجة أحداث سابقة، كما هي الحال عند احتلال أنصار الشريعة والقاعدة لجزء كبير من محافظة أبين.

وفي كل الأحوال، فإن إعادة إعمار كل ما تم تدميره خلال مختلف الصراعات والأحداث، تظل مهمة ملحة وضرورية. أما بالنسبة لمظاهر الدمار، فقد تجلت في المجالات التالية:

1. ما تعرض له المواطنون من تدمير لممتلكاتهم الخاصة من مباني وعقارات وأراضي زراعية وغير زراعية.

2. ما تعرض له الجنوب من دمار في بنيته

التحتية، ومؤسساته الاقتصادية وغيرها. 3. وكان أعلى وأثمن ما قدمه شعب الجنوب قوافل الشهداء والجرحى والأسرى وأصحاب العاهات. وهؤلاء جميعا لا بد من تعويضهم على ما خسروه، وذلك بحسب كل حالة.

4. لم يكن الدمار مقصوراً على النواحي المادية فقط، ولكن تعدى ذلك إلى النواحي النفسية، المتمثلة في الصدمات والعقد النفسية، وفي حالة الانفصام والاختلال العقلي التي تعرض لها العديد من الأشخاص.

أما فيما يخص موجبات إعادة الإعمار، فيمكن أن تأخذ الاتجاهات التالية:

إعادة إعمار كل ما تم تدميره، أكان فيما يخص الملكيات الخاصة، أو المؤسسات الحكومية، أو غير الحكومية.

إعادة إعمار البنية التحتية من طرقات وكهرباء واتصالات ومياه وغيرها، مع الأخذ بعين الاعتبار تصميم وتطوير البنية التحتية بطريقة حديثة.

يجب أن يرافق إعادة الإعمار إعادة تخطيط المدن الرئيسية الحالية، وذلك من خلال وضع مخططات جديدة لمدن جديدة، باعتبار أن المستوطنات الحالية قد استنفدت عمرها الافتراضي.

وفيما يخص تعويض الأشخاص الذين تضرروا في مختلف الأحداث والصراعات السياسية، فيمكن أن تأخذ الاتجاهات التالية:

رعاية أسر الشهداء، ويمكن أن يأخذ هذا الاتجاه: إعادة تنظيم دائرة أسر الشهداء، وإحالة الجانب المالي لأسر الشهداء إلى صندوق الضمان الاجتماعي بعد إعادة تقييم مرتباتهم، كي تتناسب مع المستوى المعيشي السائد.

استكمال معالجة الجرحى الذين ما زالوا يعانون.

النظر في حالة الذين أصيبوا بعاهات جراء الأحداث التي تمنعهم عن القيام بأي عمل. وعندما تتأكد الإعاقة، فيجب أن يتم تحديد رواتب ثابتة لهؤلاء.

